تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة ميدانية (سوسيولوجية)على جامعة عدن

الطالبة: زرعة سيف علي سالم
كلية الآداب - جامعة عدن

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة سوسيولوجية على جامعة عدن، وبلغت عينة الدراسة (304) اخُتيرت بطريقة عشوائية، شملت (رئيس الجامعة . نواب رئيس الجامعة . العمداء . نواب العمداء . أعضاء هيئة التدريس).

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، ولغرض جمع البيانات استخدمت أداة الاستبانة، اقترحت الدراسة اجراء دراسة تحليلية لتقييم أثر برامج التدريب الأكاديمي على تطبيق معايير الجودة في الجامعات اليمنية، ودراسة مقارنة بين الجامعات الحكومية والخاصة في اليمن من حيث مستوى الالتزام بمعايير الجودة وضمانها.

Abstract

The study aimed to examine the reality of applying quality standards in higher education institutions and their role in achieving sustainable development, focusing on a sociological case study at the University of Aden. The study sample consisted of (304) participants, including the University President, Vice Presidents, Deans, Vice Deans, and faculty members. To achieve the study's objectives, the researcher employed the descriptive-analytical method. A questionnaire

المقدمـــــة

إن تطبيـق معـايير الجـودة فـي مؤسسـات التعلـيم العـالي يهـدف إلـى ضـمان أن تكـون المخرجات التعليمية ذات صلة باحتياجات سوق العمل والمجتمع، وأن تكون الأبحاث العلمية قادرة على إيجاد حلول للتحديات الراهنة، وبذلك، تصبح الجودة جسرًا يربط بين التعليم الأكاديمي والواقع العملي، ويضمن أن تكون مساهمة مؤسسات التعليم العالي في التنمية المستدامة مساهمة حقيقية وملموسة.

ولا يمكن فهم العلاقة بين جودة التعليم والتنمية المستدامة بمعزل عن السياق الاجتماعي، فالجودة ليست مجرد مجموعة من الإجراءات الإدارية، بل هي عملية اجتماعية تؤثر وتتأثر بالقيم، والثقافات، والتفاعلات بين مختلف الأطراف الفاعلة داخل المؤسسات الأكاديمية وخارجها، من هنا، تأتي أهمية المنظور السوسيولوجي في دراسة هذه العلاقة فهذا المنظور يهدف إلى فهم عميق لدور مؤسسات التعليم العالي كنظام اجتماعي يتأثر ويؤثر في الديناميكيات الاجتماعية والابتكارية، ويبرز هنا التركيز على إدارة الجودة كأداة لا تقتصر على تحسين الأداء المؤسسي، بل تتعداه لتشمل تعزيز التطور الاجتماعي والتكيف مع المتطلبات المتغيرة للعصر. [1]

اولاً : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

رغم ما يعانيه المجتمع اليمني من أوضاعاً متناقضة وظروفاً صعبة، نتيجة للأوضاع غير المستقرة والنزاعات المسلحة المستمرة، وما نتج عنه من دمار للبنية التحتية والبشرية ومنها الجامعات وارتفاع نسبة الفقر والبطالة وسوء الاوضاع الاقتصادية المتردية، وكذلك التشظي الاجتماعي والاستقطاب السياسي وانعكاساته على بيئة المجتمع واحداث مزيداً من التوتر والصراعات، وغيرها من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن هذه الاوضاع، مما اثر بشكل مباشرة على واقع التعليم ومخرجاته وجودته ومدى اسهامه في عملية التنمية المستدامة والرفع من دور الجامعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يدعو لتضافر الجهود لحل هذه المشكلات ومواجهة التحديات والمخاطر التي تحيط بالمجتمع، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات الاتية :

---

[1] خليل عودة ، نموذج في ضبط معايير الجودة في التعليم الأكاديمي، المؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في الجامعات العربية، طرابلس، لبنان،21 و22 ابريل 2007، ص15.

1. ما واقع الخدمات الطلابية المقدمة وفقًا لمعايير الجودة؟
2. ما مستوى الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار في مؤسسات التعليم العالي؟
3. ما مستوى تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي؟
4. ما معوقات تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

1- تفيد هذه الدراسة صانعي السياسات في مؤسسات التعليم العالي بوضع خطط إستراتيجية لتطبيق التنمية المستدامة في الجامعات من خلال تحديد متطلباتها الرئيسة.

2- تفيد هذه الدراسة في تحديد الأولويات لتوفير المتطلبات اللازمة والفعالة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق معايير الجودة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى التعرف على واقع تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: حدود الدراسة:

1- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على بحث ودراسة تطبيق معايير جودة التعليم العالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

2- الحدود المكانية: جامعة عدن

3- الحدود الزمنية: الفترة الزمنية للبحث 2025م

4- الحدود البشرية: قيادة الجامعة، أعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن (رئيس الجامعة – نواب رئيس الجامعة – عمداء الكليات – نواب عمداء الكليات – أعضاء هيئة التدريس)

خامساً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

تطبيق: مدى التزام مؤسسات التعليم العالي بتنفيذ معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي وتحويلها من نصوص مكتوبة إلى ممارسات عملية تنعكس على الأداء المؤسسي ومخرجات التعليم.

معايير: مجموعة الإجراءات والأسس المعلنة التي يقوم عليها نظام التعلّم، وهي تهدف إلى ضمان أن الناتج التعليمي النهائي يفي أو يتجاوز متطلبات التقنية المطلوبة.[2]

الجود: لغًة: حسب لسان العرب لابن منظور فان الجودة مصدرها الفعل جاد يجود.[3]

ترى الباحثة ان الجودة: جملة المعايير التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي والتي تلبي رغبات المتعلمين وحاجاتهم واحتياجات المجتمع ومتطلباته، وتتوافق مع معايير هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، للتحقق من أن أهداف ورؤى وقيم المؤسسة التعليمية، وتتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بمؤسسات التعليم العالي.

مؤسسات التعليم العالي: تعريف مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي: أن مؤسسات التعليم العالي يقصد بها كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث، الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى، معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.[4]

ترى الباحثة ان مؤسسات التعليم العالي هي تعليم متعدد الأبعاد تشتمل وظائفه على التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، في ثالثية متكاملة وفق استراتيجية واضحة ترصد كل مكون من مكونات التعليم الجامعي وتطوره واتجاهاته المستقبلية، الهادفة إلى تعزيز التنمية الشاملة والرؤى الملائمة لاستقبال مستجدات العصر وتطوراته.

التنمية المستدامة: عاطف غيث يرى أن التنمية: تعني التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية معنية لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.[5]

التنمية المستدامة: هي نقل المجتمع من الأوضاع القائمة الى أوضاع اكثر تقدماً لتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه اجتماعياً واقتصادياً وبيئيًا وذلك عن طريق استغلال كافة الموارد والامكانيات المتاحة في تحقيق أهداف وحل مشكلات وتلبية احتياجات المجتمع في البيئات المختلفة.

---

(2) وليد سالم محمد الحلفاوي، التعليم الإلكتروني، تطبيقات مستحدثة، ط1، دار الفكر، الأردن،2006م.، ص 95.

(3) ابو الفضل جمال الدين ،ابن منظور ، لسان العرب ،الجزء الرابع، دار النوادر،، الكويت، 2010،ص110.

(4) زين الدين بركان، يوسف بروش، مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والآفاق، في المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، يومي 5/4أبريل،2012، ص 7.

(5) محمد شفيق: دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1996م، ص 16.

المقاربة النظرية (النظريات المفسرة للدراسة)

1- نظريات التعليم:

أ- مقاربة ابن خلدون في التعليم:

يُعد ابن خلدون من أوائل المفكرين الاجتماعيين الذين تناولوا موضوع التعليم بشكل منهجي ومستنير، وقدم رؤى قيمة حول إصلاحه وتطويره. سنعرض أبرز سمات المنهج الخلدوني في التعليم من منظور سوسيولوجي:

1- **الواقعية في التحليل التربوي:** يتميز منهج ابن خلدون في دراسة التعليم بالواقعية والبعد عن التنظيرات المجردة التي لا تراعي السياق العملي، فلم تكن عنايته بالتربية مجرد اهتمام نظري، بل كانت نابعة من التجربة والمعايشة في فهم طبيعة العملية التعليمية وتحدياتها. [6]

2- **الأصالة والانطلاق من القيم المجتمعية:** لاحظ ابن خلدون أن المناهج والبرامج التعليمية السائدة في عصره قد انحرفت عن المسار الصحيح، سواء في شكلها أو مضمونها، نتيجة لإهمالها العديد من المبادئ والقيم الأساسية التي جاء بها الإسلام.

3- **إصلاح المنهج التعليمي وتكامله:** يركز ابن خلدون على ضرورة أن تتجاوز أهداف العملية التعليمية مجرد اكتساب المعرفة لتشمل جميع جوانب السلوك الإنساني، وتتأكد هذه الأهمية في عصرنا الحالي الذي يشهد انفتاحًا واسعًا على ثورات المعلومات والتقنيات الحديثة، مما يستلزم إعداد جيل يمتلك شخصية ثقافية متكاملة ومؤهلة على المستويات المعرفية والتربوية والتقنية.

ب- النظرية البنائية الوظيفية:

تؤكد هذه البنائية الوظيفية على الدور الذي يلعبه التعليم في تلبية احتياجات المجتمع الوظيفية، مثل نقل القيم والمعايير الاجتماعية، وتنمية المهارات اللازمة لسوق العمل، والمساهمة في تحقيق.

---

(6) رقية جابر العلواني، منهج ابن خلدون في إصلاح العملية التعلمية، بحث تم تقديمه في ندوة ابن خلدون، جامعة البحرين، البحرين،2005م، ص6.

2- **النظريات المفسرة لدور التعليم في التنمية:**

أ- نظريـة رأس المـال البشـري: تنطلـق هذه النظريـة من افتراض أساسـي وهو أن التعليم عنصـر ضروري لتحسين القدرة الإنتاجية للأفراد، ترى النظرية أن الأفراد المتعلمين هم أكثر إنتاجية من غيـرهم، وبالتـالي، كلمـا زاد اسـتثمار أي بلـد فـي التعلـيم، كلمـا سـهلت وتسّـرت أسـباب التنميـة الاقتصادية لذلك البلد. (7)

من وجهـة نظـر هذه النظريـة، يُعد التعليم مصـدرًا إنتاجيًا لا يقتصـر تـأثيره علـى تحقيـق النجـاح الاقتصـادي للأفراد فحسب، بل يمثل أيضًـا مصـدرًا رئيسيًا لتوفير فرص العمل، من هنـا، يصبح مفتاح تنمية أي مجتمع في أيدي الأفراد المتعلمين والمدربين، ويشمل ذلك خريجي الجامعات ذوي التخصصـات العلميـة المختلفـة الـذين يسـاهمون بمعـارفهم العلميـة والتقنيـة فـي مختلـف أوجـه التنمية.(8)

ب- نظريـة التحـديث: تنطلـق هذه النظرية من افتراض مفاده أنـه لكـي يصـبح أي مجتمـع حديثًا، يجب أن يمتلك قيمًا حديثة وسلوكًا حديثًا، ولا يتحقق ذلك إلا من خـلال التركيز علـى التعليم الذي يؤدي إلى إحداث تغيير في شخصية الأفراد وفي طرق تفكيرهم وفي سلوكهم، مما يترتب عليه زيادة في الإنتاج وكفاية في العمل.(9)

الاستفادة من النظريات العلمية في تفسير الدراسة الحالية:

ان التحديات النظرية في تطبيق النظريات الغربية بشكل مباشر علـى واقع التعليم العـالي والتنمية في اليمن، يدعو إلى رؤية تكاملية تستفيد من مختلف المنظورات السوسيولوجية مـع مراعاة الخصوصـية المحليـة، كمـا يؤكـد علـى الـدور الحيـوي للتعليم العـالي فـي تكـوين رأس المـال البشـري القـادر علـى تحقيـق التنميـة المسـتدامة والشـاملة فـي سـياق عـالمي يعتمـد بشـكل متزايـد علـى العلـم والمعرفة.

الجانب النظري: الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

تبـرز مؤسسـات التعلـيم العـالي فـي المجتمعـات المعاصـرة كأحـد الركـائز الأساسـية للتنميـة البشـرية والاجتماعيـة، فـلا يقتصـر دور هذه المؤسسـات علـى إنتـاج الكفـاءات المتخصصـة لسـوق العمل، بل يمتد ليشمل تشكيل رأس المال الاجتماعي والثقافي الضروري لتقدم المجتمع.

(7) محمد منير مرسي، تخطيط التعليم واقتصادياته، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987م، ص41.
(8) ضياء زهران، نظريات التعليم والتنمية، دراسات تربوية، العدد 1، عالم الكتب، القاهرة 1991م ،ص 238.
(9) علي براجل، العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 24، جامعة الحاج لخضر – باتنة الجزائر، يناير 2011م،ص11.

إن جودة التعليم العالي تمثل مؤشرًا حاسمًا لجودة النخب الاجتماعية المستقبلية وقدرتها على المساهمة الفعالة في مختلف المجالات، فالتدريس الجامعي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع ليست مجرد أنشطة أكاديمية منفصلة، بل هي عمليات اجتماعية متداخلة تتأثر وتؤثر في شبكة من العوامل الاجتماعية تشمل (الأستاذ الجامعي– الطلاب – المناهج الجامعية – الإدارة الجامعية) (10)

وقد دفعت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة إلى ضرورة تبني فلسفة اجتماعية جديدة للتعليم ترتكز على مفهوم الجودة، فإعادة النظر في النظام التعليمي وتكييفه ليتوافق مع عصر المعلومات لم يعد مجرد خيار، بل أصبح ضرورة اجتماعية لمواجهة التحديات وتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم، كما أن توظيف الموارد المتاحة بكفاءة وتحقيق التنمية المستدامة يمثل مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي. (11)

ففي ظل التنافس المتزايد بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، لم يعد الهدف الأسمى لنظم التعليم العالي مجرد توفير التعليم للجميع، بل ضمان جودة هذا التعليم لتمكين الخريجين من المشاركة الفعالة في عملية التنمية والتفاعل بكفاءة مع متغيرات العصر الراهن، فالتعليم الجيد هو استثمار اجتماعي طويل الأمد يعود بالنفع على الفرد والمجتمع ككل. (12)

تُعد مؤسسات التعليم العالي أنظمة اجتماعية معقدة تلعب دورًا محوريًا في التنمية البشرية والاجتماعية، وتتأثر جودة هذه المؤسسات وتأثيرها بمجموعة من العوامل الاجتماعية المتداخلة، ويتطلب تحقيق الجودة تبني رؤية اجتماعية شاملة واستراتيجيات تهدف إلى تطوير التفاعل بين مختلف الفاعلين وتحسين الأداء المؤسسي بما يخدم أهداف المجتمع وتطلعاته، ولذلك خصص هذا الفصل بمباحثه الثلاثة لمناقشة الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وناقش المبحث الأول محددات تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي وتطرق لنشأة وتطور الجودة في مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات تطبيق الجودة ومبرراتها ومجالات تطبيقها بالإضافة الى نماذج عربية ودولية لتطبيقها، بينما تناول المبحث الثاني أهمية ومبادى تطبيق الجودة ومراحلها وشمل أهمية

(10) اسماعيل محمد دياب، العائد الاقتصادية المتوقع من التعليم الجامعي ، عالم الكتب، القاهرة ، مصر، 1990، ص 17.
(11) محمد نجيب بن حمزة ابو عظمة، إدارة الجودة الشاملة وإمكانية الإفادة منها في تطوير التعليم العالي في السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العلوم التربوية، العدد 14، 2001،ص6.
(12) عدي عطا، معايير الجودة والأداء والتقييم في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب المعاصرة للجامعات الرصينة في العالم، ط1، دار البداية ،عمان،2011، ص25.

تطبيق الجودة ومبادئها وفوائد تطبيقها، وناقش المبحث الثالث تصنيفات الجودة العالمية والانتقادات الموجهه اليها مع اليات النهوض بها.

- **محاور تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي:**

1. جودة الإدارة الجامعية: سوسيولوجيًا لا تُختزل جودة الإدارة الجامعية في كفاءة العمليات الإدارية (التخطيط، التنظيم، القيادة، الرقابة، تقويم الأداء) فحسب، بل تمتد لتشمل طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل النظام الجامعي، فجودة القيادة، لا تقتصر على القدرة على اتخاذ القرارات، بل تشمل أيضاً القدرة على بناء توافق في الآراء، وتحفيز العاملين، وتعزيز ثقافة التعاون والمشاركة. (13)

2. جودة الطالب الجامعي: ينظر علم الاجتماع إلى الطالب الجامعي ليس فقط كمتلقٍ للمعرفة، بل كفاعل اجتماعي يمتلك خلفيات ثقافية واقتصادية متنوعة تؤثر على مساره التعليمي، فانتقاء الطالب تمثل عملية الانتقاء آلية للتمايز الاجتماعي. (14)

3. جودة هيكل البرامج الاكاديمية: ان المناهج والبرامج الاكاديمية كبنية اجتماعية تعكس قيم ومعارف المجتمع، وجودة هذه البرامج لا تقتصر على شموليتها وعمقها وتكاملها، بل تمتد لتشمل مدى استجابتها للتحديات المجتمعية والقومية، ويجب أن تعكس هذه البرامج التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية، وأن تعمل على إعداد خريجين قادرين على التفاعل النقدي مع هذه التغيرات والمساهمة في حل المشكلات المجتمعية. (15)

4. جودة عضو هيئة التدريس: يحتل عضو هيئة التدريس مكانة مركزية في النظام التعليمي، ودوره يتجاوز مجرد نقل المعرفة ليشمل التوجيه والإرشاد والتأثير في القيم والاتجاهات الطلابية، فمن منظور علم الاجتماع، تتأثر جودة أداء عضو هيئة التدريس ليس فقط بمؤهلاته العلمية والمهنية، بل أيضاً بظروف عمله، ومستوى الدعم الذي يتلقاه، وطبيعة العلاقات المهنية التي تربطه بزملائه والطلبة. (16)

(13) أحمد الخطيب وآخرون، إدارة المؤسسات التربوية، ط1، عالم الكتب، مصر ،2003م ،ص 119.
(14) محسن بن نايف العتيبي، إستراتيجية نظام الجودة في التعليم، فهرسة الملك فهد أثناء النشر، ط1، السعودية، 2007م، ص9.
(15) دياب سهيل، مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني، مجلة الجودة في التعليم العالي، المجلد الأول، العدد 8، الجامعة الإسلامية، غزة،2005م، ص ص 30-31.
(16) محمد أحمد آدم ، دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مجلة جرش للبحوث والدراسات ، مجلد 16 ، العدد 1 ، الاردن ، 2015م، ص17.

5- استقلالية الجامعات: أن استقلالية الجامعات يتضمن تفاعلاً بين الحكم الذاتي المؤسسي والمسؤولية تجاه المجتمع والدولة، حرية التعبير والبحث العلمي، وهما جوهر الاستقلالية الأكاديمية، ضروريان لإنتاج المعرفة وتطوير الفكر النقدي.[17]

6. جودة القاعات التعليمية وتجهيزاتها: يمكن أن تشجع أو تعيق التفاعل والمشاركة بين الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، وتوفر بيئة تعليمية مادية مريحة ومجهزة بشكل جيد يعزز الشعور بالانتماء والتحفيز لدى الطلبة، وبالتالي يؤثر إيجاباً على جودة العملية التعليمية ومخرجاتها. [18]

7. جودة التقويم الداخلي: إنشاء لجان للتقويم الداخلي للجودة داخل مؤسسات التعليم العالي يمثل آلية للرقابة الاجتماعية الذاتية، مما يعزز الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه تحسين الأداء الأكاديمي والإداري. [19]

8. جودة التقويم الخارجي: إنشاء نظام مستقل للتقويم الخارجي والاعتماد يعكس سعي المؤسسات للحصول على اعتراف بشرعيتها ومصداقيتها على المستوى الوطني والدولي. [20]

9. جودة المتابعة المستمرة للخريجين: متابعة الخريجين ورصد مدى توافقهم مع متطلبات سوق العمل يمثل عملية اجتماعية حيوية تربط المؤسسة التعليم العالي بالمجتمع واحتياجاته، وتساعد على فهم مسارات الخريجين المهنية وتحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على اندماجهم في سوق العمل، كما توفر معلومات قيمة للمؤسسة حول مدى فعالية برامجها الاكاديمية وقدرتها على تلبية احتياجات المجتمع، مما يسمح بإجراء التعديلات والتطويرات اللازمة. [21]

(17) أبو سعده، الجودة الشاملة في كليات وشعب رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية، مصر، مجلة التربية، العدد 2، 2000،ص 190.

(18) الهلالي الشربيني« إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي: رؤية مقترحة»، مجلة كلية التربية بالمنصورة، كلية التربية جامعة المنصورة، العدد 37 ،1998م، ص 152.

(19) أغادير عرفات جويحات واخرون، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الاردن، 2006م ،ص ص 30-32.

(20) الحجي، أحمد أسماعيل، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، ط1، دار الفكر، مصر،2011م، ص 17.

(21) أحلام العيثاوي وعمار السامرائي، واقع تطبيق ضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة في ضوء معايير ومتطلبات الجودة الشاملة (دراسة حالة الجامعة الخليجية) ، بحث مقدم الى المؤتمر العربي الدولي لجودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، 10-12 مايو 2011م.

مجالات الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

القسم الأول: التقييم المؤسساتي

يركز التقييم المؤسساتي على تحليل جميع عناصر النظام التعليمي الجامعي كوحدة متكاملة، مع الأخذ في الاعتبار التفاعلات المعقدة بين المدخلات، والعمليات، والمخرجات، والتغذية الراجعة، ويشمل هذا التقييم المجالات الاتية:(الرسالة والغايات والأهداف – جودة العملية التعليمية – جودة الإدارة الجامعية – أعضاء هيئة التدريس – جودة التشريعات واللوائح الجامعية – البرامج الدراسية–المكتبات ومراكز المعلومات– الوسائل السمعية والبصرية ووسائل الاتصال الحديثة – الجوانب المالية– المباني والمرافق والتسهيلات المتعلقة بالعملية التعليمية – خدمات الطلبة والعاملين– شؤون الطلاب والنتائج – النشاط البحثي – الإعلام – العلاقات المؤسسية مع المجتمع – ضمان الجودة).[22]

القسم الثاني: التقييم البرامجي ويشمل تقييم عملية التكوين وتقييم عملية التدريس:

- **دور مؤسسات التعليم العالي في تجسيد التنمية المستدامة**

تمتلك مؤسسات التعليم العالي قدرات هائلة للمساهمة في التنمية المستدامة، حيث تتميز بكونها مؤسسات مستقرة وذات رؤى طويلة الأجل تتمتع بالقدرة على التخطيط الاستراتيجي المستقبلي، مما يجعلها منصة مثالية لتطوير وتنفيذ مبادرات التنمية المستدامة، بالإضافة لكونها مراكز للبحث العلمي حيث تُعد الجامعات مراكز أساسية للبحث العلمي، الذي يمثل جانبًا رئيسيًا لعملياتها، وتميل هذه المؤسسات لتقبل الأفكار الجديدة وتطبيقها في مجالات التنمية، ودورها في تعزيز حق الإنسان في التعليم فالأمم المتحدة تعد التعليم حقًا من حقوق الإنسان وعاملًا أساسيًا للتحول نحو التنمية المستدامة، لذا، يجب على مؤسسات التعليم العالي المشاركة بفعالية في تعزيز التنمية المستدامة من خلال ممارستها لكامل صلاحياتها باستقلالية، والمساهمة في تشخيص المشكلات والظواهر التي تواجه المجتمع، وإيجاد طرق لمعالجتها. [23]

(22) محمود فوزي بدوي، إدارة التعليم والجودة الشاملة، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2021م،ص 62.
(23) غالب محمود حسين، واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير منشورة، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008م.، ص183.

- **معوقات مؤسسات التعليم العالي في تطبيق الجودة**:

يتطلب تجاوز هذه التحديات اتخاذ قرارات استراتيجية تهدف إلى تطوير التعليم العالي وتحسين كفاءته وجودته، بما يتماشى مع احتياجات المجتمع وتطلعاته، ويمكن تحليل هذه التحديات من منظورين: خارجي وداخلي، حيث يتشابك البعدان ليشكلا سياقًا معقدًا يؤثر على أداء المؤسسات التعليمية. (24)

1. **المعوقات الخارجية وتأثيرها على الهوية الاجتماعية والثقافية:**

كالعولمة وتحديات الهوية وثورة الاتصالات والمعلومات وتشكيل الوعي والانفجار المعرفي وضرورة التكيف المعرفي وتغير طبيعة سوق العمل والتحولات الاجتماعية. (25)

2. **المعوقات الداخلية وتأثيرها على البنية المؤسسية والتماسك الاجتماعي:**

تأثير الصراعات والأزمات على النسيج الاجتماعي والتعليمي، والضغط على الطاقة الاستيعابية وتحديات العدالة الاجتماعية، أيضا أزمة تمويل التعليم العالي وتأثيرها على الاستدامة المؤسسية، وكذا ضعف الكفاءة الداخلية وتبديد الموارد الاجتماعية والمادية، بالإضافة الى المركزية في صناعة القرار وإضعاف المشاركة المجتمعية. (26)

- **آليات مقترحة لضمان جودة التعليم العالي الملبية لمتطلبات التنمية المستدامة**:

إن أهم الآليات المقترحة لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، بما يحقق متطلبات التنمية المستدامة، هي كالتالي:

1- إنشاء وحدات لضمان الجودة في كل جامعة:

2- مواءمة البرامج الاكاديمية مع احتياجات المجتمع والتنمية

3- تحسين وتطوير جودة عضو هيئة التدريس

4- إعداد برامج التعليم الجامعي لجوائز المنافسة

5- مواءمة مخرجات الجامعة لاحتياجات سوق العمل (27)

(24) إسماعيل تمام، آفاق جديدة في تطوير مناهج التعليم، في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر،2000م.،ص 105.

(25) أحمد سيد مصطفى و محمد مصيلحي الأنصاري، برنامج إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المجال التربوي، المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج، الفترة من: 23-26 يونيو 2002م.،9ص.

(26) نوي طه حسين، سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة افاق العلوم، جامعة الجلفة، العدد 11، مارس، الجزائر ص 79.

(27) لبنى نصر، وأحمد شرف، تطوير البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية بكلية العلوم بجامعة سوهاج في ضوء معايير جودة التعليم والاعتماد والتنمية المستدامة، كتاب وقائع المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة، الأردن،2013م، ص254.

إجراءات البحث:

– **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جامعة حكومية تمثلت بجامعة عدن هي إحدى أقدم وأعرق الجامعات الحكومية في اليمن، وتعتبر من الصروح العلمية، تأسست عام 1970م، بدأت جامعة عدن ككلية للتربية، ثم توسعت لتشمل كليات أخرى مثل كلية ناصر للعلوم الزراعية 1972م، وكلية الاقتصاد 1973م، وكلية التربية العليا المكلا 1974م، وكلية الطب 1975م، ثم كلية الحقوق وكلية الهندسة 1978م، وكليات التربية في زنجبار 1979م وصبر 1980م.

تضم جامعة عددن 17 كلية تغطي مختلف التخصصات العلمية والإنسانية، علما بان عددا من الكليات استقلت عن جامعة عدن لتصبح جامعات مستقلة مثل جامعة لحج وجامعة شبوة وجامعة وابين.

- **عينة الدراسة:** تتكون عينة الدراسة جامعة حكومية وهي جامعة عدن وتمثلت العينة بـ(رئيس الجامعة – نواب رئيس الجامعة – عمداء الكليات – نواب العمداء – أعضاء هيئة التدريس) خلال العام 2024م، وتم تحديد عينة الدراسة بطريقة عشوائية بـ(309) واعتمدت الباحثة على التوزيع الورقي (لرئيس الجامعة ونوابه وبعض العمداء فقط) بالإضافة الى استخدام الاستبانة الالكترونية وتوزيعها الكترونياً على نطاق واسع، وقد بلغت العينة الخاضعة للتحليل (304).
- **أداة الدراسة:**

تمثلت اداة الدراسة في تصميم استبانة يمثل المتغير المستقل معايير تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم موزعة على معيار الطلبة والخدمات الطلابية ومعيار البحث العلمي والابتكار اما المتغير التابع التنمية المستدامة حيث القسم الأخير من الاستبانة معوقات تطبيق الجودة في التعليم العالي.

- **اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:**

1- الصدق الظاهري:

عرضت الاستبانة على عدد من المحكمين في جامعات يمنية مختلفة منها عدن وصنعاء وإقليم سبا وتعز بالإضافة إلى جامعات عربية في العراق ومصر ومن خلال ملاحظات المحكمين تم تعديل الاستبانه علماً بان الملاحظات اغلبها شملت تصحيح لغوي او فصل بعض الفقرات.

2- اختبار ثبات أداة الدراسة:

يوضح الجدول (1) نتائج اختبار كرونباخ:

جدول (1): نتائج اختبار ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

محاور الاستبانة	درجة الثبات Alpha	درجة المصداقية $\sqrt{Alpha}$
الطلبة والخدمات الطلابية	0.802	0.896
البحث العلمي والابتكار	0.874	0.935
المتغير المستقل الجودة في مؤسسات التعليم العالي	0.922	0.960
المتغير التابع التنمية المستدامة	0.971	0.985
معوقات تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي	0.904	0.951
الاستبانة بشكل عام	0.972	0.986

يتضح من الجدول (1) أن معامل الثبات لأبعاد المتغير المستقل جاءت قيمة معامل الثبات لأداة جمع البيانات بشكل عام بنسبة (0.972)، وهذا يعني أنها جاءت بنسبة ثبات مرتفعة جداً، وجاءت نسبة المصداقية لإجابات العينة بنسبة (0.986)، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات مرتفعة جداً.

رابعًا: الأساليب الإحصائية

تتمثل أهم الاساليب الاحصائية المستخدمة في هذه الدراسة في الاتي:

1- معامل الفاكرونباخ لاختبار ثبات عينة الدراسة

2- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية

3- معاملات الارتباط

4- اختبار T لعينة لواحدة

5- اختبار T لعينتين مستقلتين

6- اختبار تحليل التباين الأحادي

7- الانحدار الخطي البسيط

8- أسلوب الانحدار البنائي

9- تحليل المسار

عرض نتائج تحليل إجابات المبحوثين على اسئلة الدراسة :

قامت الباحثة في هذا المبحث باستخدام المتوسطات والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لتحليل إجابات المبحوثين على أسئلة الدراسة، وكانت على النحو الاتي:

السؤال الاول: ما واقع الطلبة والخدمات الطلابية المقدمة وفقًا لمعايير الجودة؟

للإجابة على هذا السؤال حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والوزن النسبي لمعيار الطلبة والخدمات الطلابية وكانت الإجابة موضحة بالجدول الاتي:

جدول رقم (2) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والاهمية النسبية لمعيار الطلبة والخدمات الطلابية

م	الطلبة والخدمات الطلابية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	الوزن النسبي	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية	الاتجاه
1	تلتزم الجامعة بتطبيق سياسات ومعايير واضحة ومحددة ومعلنة للقبول والتسجيل والتحويل والمعادلة يتضمنها نظامًا الكترونيًا فعالًا	**3.78**	**0.90**	**1**	**75.6**	**15.00**	**0.00**	موافق
2	تطبق الجامعة إجراءات محددة لتحديث السجلات وتسليم نتائج الطلبة وإعلانها في الأوقات المحددة	**3.62**	**0.94**	**2**	**72.4**	**11.58**	**0.00**	موافق
3	تعتمد الجامعة نظاماً شاملاً لتقديم خدمات التوجيه والإرشاد وفقاً لخطط وبرامج محددة، ومن خلال كوادر مؤهلة	**3.09**	**0.95**	**3**	**61.8**	**1.56**	**0.00**	محايد
4	تقدم الجامعة خدمات وبرامج فعالة للإرشاد الأكاديمي والنفسي والسلوكي والاجتماعي والتوجيه المهني للطلبة بما يتناسب مع احتياجاتهم	**2.77**	**1.06**	**7**	**55.4**	**-3.751-**	**0.00**	محايد
5	تشجع الجامعة إبداعات الطلبة وابتكاراتهم، وتتيح إقامة الأنشطة الداعمة لريادة الأعمال	**2.96**	**1.01**	**6**	**59.2**	**-.683-**	**0.00**	محايد

6	توفر الجامعة آليات لدعم الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة ومراعاة حقوقهم	**3.07**	**1.01**	**4**	**61.4**	**1.25**	**0.00**	محايد
7	يوجد تمثيل للطلبة في المجالس العلمية والإدارية المختلفة في المؤسسة التعليمية	**3.06**	**0.99**	**5**	**61.2**	**1.10**	**0.00**	محايد
8	توفر الجامعة وحدة تنظيمية وآليات مناسبة لمتابعة خريجيها والتواصل معهم، ولديها قواعد بيانات عنهم	**2.75**	**1.10**	**8**	**55**	**-4.032-**	**0.00**	محايد
	المتوسط العام	**3.14**						
	الانحراف المعياري	**0.37**						محايد

يتضح من الجدول (2) أن متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه فقرات معيار الطلبة والخدمات الطلابية كانت متباينة بشكل عام حيث تراوحت بين 2.75 كحد أدنى و3.78 كحد أعلى وباتجاه موافق أو محايد أو غير موافق. وحصلت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تلتزم الجامعة بتطبيق سياسات ومعايير واضحة ومحددة ومعلنة للقبول والتسجيل والتحويل والمعادلة يتضمنها نظامًا إلكترونيًا فعالًا" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.78 وانحراف معياري 0.90 وباتجاه موافق، في حين أن الفقرة رقم (8) والتي تنص على "توفر الجامعة وحدة تنظيمية وآليات مناسبة لمتابعة خريجيها والتواصل معهم، ولديها قواعد بيانات عنهم" قد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 2.75 وانحراف معياري 1.10 وباتجاه محايد.

كما نجد أن المتوسطات لبعض الفقرات لم تتجاوز المتوسط الفرضي (3)، مما يشير إلى وجود تحديات كبيرة في هذا المعيار. ولاختبار الفرق بين متوسط فقرات المعيار والمتوسط الفرضي (3) تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة، وبلغ مستوى المعنوية المصاحب لهذا الاختبار لجميع الفقرات أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05)، مما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات هذا المعيار كانت ذات دلالة إحصائية.

أما المتوسط العام للمحور فقد بلغ قيمة 3.14 وبانحراف معياري 0.37 وباتجاه محايد، مما يدل أن اتجاهات الإجابات تجاه معيار الطلبة والخدمات الطلابية بشكل عام كانت متوازنة نوعًا ما، مع وجود بعض النقاط التي تحتاج إلى تحسين كبير.

بناءً على التحليل الوصفي السابق نجد أن نقاط القوة لمعيار الطلبة والخدمات الطلابية تتمثل في التزام الجامعة بتطبيق سياسات ومعايير واضحة ومعلنة للقبول والتسجيل والتحويل والمعادلة عبر نظام إلكتروني فعال، وتطبيق إجراءات محددة لتحديث السجلات وتسليم وإعلان نتائج الطلبة في الأوقات المحددة، أما نقاط الضعف تتركز في ضعف تقديم خدمات وبرامج فعالة للإرشاد الأكاديمي والنفسي والسلوكي والاجتماعي والتوجيه المهني للطلبة، وضعف توفير آليات مناسبة لمتابعة الخريجين والتواصل معهم، وضعف تشجيع إبداعات الطلبة وابتكاراتهم.

السؤال الثاني: ما مستوى الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار في مؤسسات التعليم العالي؟

للإجابة على هذا السؤال حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والوزن النسبي لمعيار البحث العلمي والابتكار وكانت الإجابة موضحة بالجدول الاتي:

جدول رقم (3) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والاهمية النسبية لمعيار البحث العلمي والابتكار

م	البحث العلمي والابتكار	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	الوزن النسبي	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية	الاتجاه
1	توفر الجامعة بيئة مناسبة للبحث العلمي تشمل مصادر المعلومات، القواعد، المرافق، التجهيزات، والبرمجيات	**2.99**	**1.06**	**2**	**59.8**	**-0.11**	**0.00**	محايد
2	تخصص الجامعة ميزانية سنوية كافية لدعم خطتها البحثية تتماشى مع رسالتها وأهدافها	**2.69**	**1.08**	**8**	**53.8**	**-4.98**	**0.00**	محايد
3	تطبق الجامعة آليات لدعم التعاون والمشاركة في مجال البحث العلمي والابتكار مع القطاعات الحكومية والخاصة، الجامعات، والهيئات والمراكز البحثية	**2.85**	**1.01**	**5**	**57**	**-2.61**	**0.00**	محايد
4	يوجد لدى الجامعة خطط لإنشاء مراكز بحثية وفقاً لاحتياجاتها، مع مراجعة دورية لهذه الخطط	**2.79**	**1.01**	**7**	**55.8**	**-3.63**	**0.00**	محايد
5	تحفز الجامعة أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا على النشر في المجلات العلمية العالمية ذات معامل تأثير(Impact Factor)	**2.92**	**1.03**	**4**	**58.4**	**-1.28**	**0.00**	محايد

6	تمتلك الجامعة قواعد بيانات محدثة للبحوث العلمية المنشورة، تعكس أداءها في مجال البحث والإنتاج العلمي	**2.96**	**0.98**	**3**	**59.2**	**-0.65**	**0.00**	محايد
7	توجد سياسات وإجراءات واضحة لحماية حقوق الملكية الفكرية وتسويقها والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي	**3.00**	**0.94**	**1**	**60**	**-0.06**	**0.00**	محايد
8	تشجع الجامعة الباحثين على التقدم للحصول على جوائز دولية في مجال البحث العلمي وبراءات الاختراع	**2.80**	**1.03**	**6**	**56**	**-3.337**	**0.00**	محايد
	المتوسط العام	**2.88**						
	الانحراف المعياري	**0.11**						محايد

يتضح من الجدول (3) أن متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه فقرات معيار البحث العلمي والابتكار كانت متباينة بشكل عام حيث تراوحت بين 2.69 كحد أدنى و3.00 كحد أعلى وباتجاه محايد. وحصلت الفقرة رقم (7) والتي تنص على "توجد سياسات وإجراءات واضحة لحماية حقوق الملكية الفكرية وتسويقها والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.00 وانحراف معياري 0.94 وباتجاه محايد. في حين أن الفقرة رقم (2) والتي تنص على "تخصص الجامعة ميزانية سنوية كافية لدعم خطتها البحثية تتماشى مع رسالتها وأهدافها" قد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 2.69 وانحراف معياري 1.08 وباتجاه محايد.

كما نجد أن المتوسطات لجميع الفقرات لم تتجاوز المتوسط الفرضي (3)، مما يشير إلى وجود تحديات كبيرة في هذا المعيار. ولاختبار الفرق بين متوسط فقرات المعيار والمتوسط الفرضي (3) تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة، وبلغ مستوى المعنوية المصاحب لهذا الاختبار لجميع الفقرات أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05)، مما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات هذا المعيار كانت ذات دلالة إحصائية.

أما المتوسط العام للمحور فقد بلغ قيمة 2.88 وبانحراف معياري 0.11 وباتجاه محايد، مما يدل أن اتجاهات الإجابات تجاه معيار البحث العلمي والابتكار بشكل عام كانت متوازنة نوعًا ما، مع وجود بعض النقاط التي تحتاج إلى تحسين كبير.

بناءً على التحليل الوصفي السابق نجد أن نقاط القوة لمعيار البحث العلمي والابتكار تتمثل في وجود سياسات وإجراءات واضحة لحماية حقوق الملكية الفكرية وتسويقها والالتزام

بأخلاقيات البحث العلمي، وتوفير الجامعة بيئة مناسبة للبحث العلمي تشمل مصادر المعلومات، القواعد، المرافق، التجهيزات، والبرمجيات، أما نقاط الضعف تتركز في ضعف تخصيص ميزانية سنوية كافية لدعم خطة الجامعة البحثية، وضعف وجود خطط لإنشاء مراكز بحثية وفقاً لاحتياجات الجامعة ومراجعتها بشكل دوري، وضعف تشجيع الباحثين على التقدم للحصول على جوائز دولية في مجال البحث العلمي وبراءات الاختراع.

السؤال الثاني: ما مستوى تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي؟

للإجابة على السؤال الثاني حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والوزن النسبي للمتغير التابع التنمية المستدامة وكانت النتيجة موضحة بالجدول الاتي:

جدول رقم (4) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والاهمية النسبية للتنمية المستدامة

م	التنمية المستدامة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	الوزن النسبي	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية	الاتجاه
1	تسهم برامج الجامعة ومخرجاتها في التخفيف من حدة الفقر والجوع	**2.68**	**1.07**	**13**	**53.6**	**-5.221-**	**0.00**	محايد
2	تسهم الجامعة في تطوير القطاع الصحي الوطني	**2.98**	**1.02**	**6**	**59.6**	**-.395-**	**0.00**	محايد
3	تلعب الجامعة دوراً فعّالاً في تحسين جودة التعليم في الجمهورية اليمنية	**3.18**	**1.03**	**1**	**63.6**	**3.00**	**0.00**	محايد
4	تلتزم الجامعة بمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين	**3.12**	**1.09**	**3**	**62.4**	**1.83**	**0.00**	محايد
5	تقدم الجامعة مجموعة متنوعة من البرامج التعليمية المجانية للمجتمع المحلي	**3.03**	**1.00**	**4**	**60.6**	**0.46**	**0.00**	محايد
6	تسعى الجامعة إلى تحقيق النمو الاقتصادي عبر برامجها الأكاديمية ومراكزها البحثية التي تلبي احتياجات سوق العمل	**2.96**	**0.97**	**7**	**59.2**	**-.770-**	**0.00**	محايد
7	تحفز الجامعة منتسبيها على الإبداع والابتكار	**2.89**	**0.98**	**10**	**57.8**	**-1.874-**	**0.00**	محايد

8	تلعب الجامعة دورًا فعالًا في التعاون مع المجتمع للحفاظ على استدامة المدن والأحياء	**2.82**	**0.98**	**11**	**56.4**	**-3.208-**	**0.00**	محايد
9	تنظم الجامعة حملات توعية مجتمعية لتعزيز الثقافة الاستهلاكية والإنتاجية في المجتمع	**2.71**	**0.93**	**12**	**54.2**	**-5.422-**	**0.00**	محايد
10	تقدم الجامعة أبحاثًا ودراسات تهتم بالحفاظ على الأحياء البحرية والبرية	**2.93**	**0.94**	**9**	**58.6**	**-1.287-**	**0.00**	محايد
11	تقدم الجامعة دراسات وأبحاث تهتم بالمناخ والتغيرات البيئية	**2.96**	**0.97**	**7**	**59.2**	**-.711-**	**0.00**	محايد
12	تعزز الجامعة الجهود الساعية لتحقيق مبادئ السلام والعدل والتعايش السلمي	**3.02**	**0.93**	**5**	**60.4**	**0.43**	**0.00**	محايد
13	تسعى الجامعة لتعزيز الشراكات مع الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية لدعم التنمية المستدامة	**3.15**	**1.00**	**2**	**63**	**2.70**	**0.00**	محايد
	المتوسط العام	**2.96**						
	الانحراف المعياري	**0.15**						محايد

يتضح من الجدول (4) أن متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه فقرات المتغير التابع التنمية المستدامة كانت متباينة بشكل عام حيث تراوحت بين 2.68 كحد أدنى و3.18 كحد أعلى وباتجاه محايد. وحصلت الفقرة رقم (3) والتي تنص على "تلعب الجامعة دوراً فعّالاً في تحسين جودة التعليم في الجمهورية اليمنية" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.18 وانحراف معياري 1.03 وباتجاه محايد، في حين أن الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تسهم برامج الجامعة ومخرجاتها في التخفيف من حدة الفقر والجوع" قد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 2.68 وانحراف معياري 1.07 وباتجاه محايد.

كما نجد أن المتوسطات لبعض الفقرات لم تتجاوز المتوسط الفرضي (3)، مما يشير إلى وجود تحديات كبيرة في هذا المحور. ولاختبار الفرق بين متوسط فقرات المعيار والمتوسط الفرضي (3) تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة، وبلغ مستوى المعنوية المصاحب لهذا الاختبار لجميع الفقرات أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05)، مما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات هذا المعيار كانت ذات دلالة إحصائية.

ب أما المتوسط العام للمحور فقد بلغ قيمة 2.96 وبانحراف معياري 0.15 وباتجاه محايد، مما يدل أن اتجاهات الإجابات تجاه محور التنمية المستدامة بشكل عام كانت متوازنة نوعًا ما، مع وجود بعض النقاط التي تحتاج إلى تحسين كبير.

ناءً على التحليل الوصفي السابق نجد أن نقاط القوة لمحور التنمية المستدامة تتمثل في لعب الجامعة دورًا فعّالاً في تحسين جودة التعليم في الجمهورية اليمنية، وسعي الجامعة لتعزيز الشراكات مع الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية لدعم التنمية المستدامة، والتزام الجامعة بمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، أما نقاط الضعف تتركز في ضعف مساهمة برامج الجامعة ومخرجاتها في التخفيف من حدة الفقر والجوع، وضعف دور الجامعة في التعاون مع المجتمع للحفاظ على استدامة المدن والأحياء، وضعف تحفيز الجامعة لمنتسبيها على الإبداع والابتكار

السؤال الرابع: ما معوقات تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي؟

للإجابة على السؤال الرابع حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والوزن النسبي لبُعد معوقات تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي وكانت النتيجة موضحة بالجدول الاتي:

جدول رقم (5) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والاهمية النسبية لمحور معوقات تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي

م	معوقات تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة		الوزن النسبي	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية	الاتجاه
1	عدم قابلية اللوائح والتشريعات على التكيف والتطوير	**3.66**	**0.94**	**14**		**73.2**	**12.23**	**0.00**	موافق
2	التمسك بالأساليب التقليدية للأداء وغياب الرغبة في التجديد	**3.78**	**0.92**	**9**		**75.6**	**14.92**	**0.00**	موافق
3	المركزية المفرطة في تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات	**3.71**	**0.89**	**13**		**74.2**	**13.83**	**0.00**	موافق
4	غياب نظام حوافز محدد يشجع على تحسين الأداء	**4.02**	**0.86**	**3**		**80.4**	**20.71**	**0.00**	موافق
5	عدم استخدام الأساليب العلمية في التخطيط واتخاذ القرارات	**3.77**	**0.97**	**10**		**75.4**	**13.89**	**0.00**	موافق
6	نقص في الكوادر البشرية المؤهلة في مجال الجودة	**3.77**	**1.01**	**10**		**75.4**	**13.29**	**0.00**	موافق

7	زيادة الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق إدارة الكلية أو القسم	**3.54**	**0.96**	**15**		**70.8**	**9.89**	**0.00**	موافق
8	نقص في التمويل المخصص لمتطلبات تطبيق الجودة	**4.24**	**0.88**	**1**		**84.8**	**24.39**	**0.00**	موافق بشدة
9	عدم وجود مفهوم واضح للتحسين المستمر والتطوير	**3.81**	**0.89**	**8**		**76.2**	**15.84**	**0.00**	موافق
10	نقص في الخبرة الإدارية لدى بعض القيادات في مؤسسات التعليم العالي	**3.88**	**0.86**	**6**		**77.6**	**17.81**	**0.00**	موافق
11	التركيز على جوانب جزئية من الجودة بدلاً من النظر إلى النظام ككل	**3.89**	**0.89**	**5**		**77.8**	**17.32**	**0.00**	موافق
12	السعي لتحقيق نتائج فورية بدلاً من التركيز على النتائج الطويلة الأمد	**3.85**	**0.85**	**7**		**77**	**17.39**	**0.00**	موافق
13	ضَعف في تهيئة البيئة الداخلية لاستيعاب التغيير والتجديد	**4.01**	**0.90**	**4**		**80.2**	**19.69**	**0.00**	موافق
14	غياب البنية التحتية الأساسية الضرورية لتطبيق جودة التعليم	**4.17**	**0.89**	**2**		**83.4**	**23.11**	**0.00**	موافق
15	غياب منهج تعليمي محدث يتناسب مع توصيف البرامج والمساقات الدراسية	**3.77**	**0.93**	**10**		**75.4**	**14.38**	**0.00**	موافق
	المتوسط العام		**3.86**						
	الانحراف المعياري		**0.19**						موافق

يتضح من الجدول (5) أن متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه فقرات محور معوقات تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي كانت مرتفعة بشكل عام حيث تراوحت بين 3.54 كحد أدنى و4.24 كحد أعلى وباتجاه موافق أو موافق بشدة. وحصلت الفقرة رقم (8) والتي تنص على "نقص في التمويل المخصص لمتطلبات تطبيق الجودة" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.24 وانحراف معياري 0.88 وباتجاه موافق بشدة. في حين أن الفقرة رقم (7) والتي تنص على "زيادة الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق إدارة الكلية أو القسم" قد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.54 وانحراف معياري 0.96 وباتجاه موافق.

نجد أن المتوسطات لجميع الفقرات قد تجاوزت المتوسط الفرضي (3)، مما يشير إلى وجود معوقات كبيرة تؤثر على تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي. ولاختبار الفرق بين

كما متوسط فقرات البعد والمتوسط الفرضي (3) تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة، وبلغ مستوى المعنوية المصاحب لهذا الاختبار لجميع الفقرات أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05)، مما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات هذا المحور كانت ذات دلالة إحصائية.

أما المتوسط العام للمحور فقد بلغ قيمة 3.86 وبانحراف معياري 0.19 وباتجاه موافق، مما يدل أن اتجاهات الإجابات تجاه معوقات تطبيق الجودة بشكل عام كانت سلبية نوعًا ما، مع وجود العديد من النقاط التي تحتاج إلى معالجة جذرية.

بناءً على التحليل الوصفي السابق نجد أن أهم المعوقات تتمثل في نقص التمويل المخصص لمتطلبات تطبيق الجودة، غياب البنية التحتية الأساسية الضرورية لتطبيق جودة التعليم، غياب نظام حوافز محدد يشجع على تحسين الأداء، وضعف تهيئة البيئة الداخلية لاستيعاب التغيير والتجديد، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة في مجال الجودة، أما المعوقات الأخرى فهي التمسك بالأساليب التقليدية للأداء، المركزية المفرطة، وعدم استخدام الأساليب العلمية في التخطيط واتخاذ القرارات.

الخاتمة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يتضح أن تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي اليمنية ما يزال يواجه تحديات هيكلية واجتماعية تحد من فاعليته في تحقيق التنمية المستدامة لذا يجب تفعيل معايير الجودة كضرورة تنموية ومجتمعية وليست مجرد خيار إداري. ويتطلب ذلك صياغة استراتيجية وطنية شاملة للتعليم العالي، وتمكين وحدات الجودة، وتطوير البنية التحتية، وتوجيه البحث العلمي نحو التنمية، مع تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. بذلك فقط يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تتحول إلى أداة فاعلة في قيادة التغيير الاجتماعي وبناء مجتمع معرفي مستدام، وابرز ما توصلت الية الدراسة:

1. بينت نتائج الدراسة ان نقاط القوة في معيار الطلبة والخدمات الطلابية تتمثل في التزام الجامعة بتطبيق سياسات ومعايير واضحة ومعلنة للقبول والتسجيل والتحويل والمعادلة عبر نظام إلكتروني فعال، وتطبيق إجراءات محددة لتحديث السجلات وتسليم وإعلان نتائج الطلبة في الأوقات المحددة، أما نقاط الضعف تتركز في ضعف تقديم خدمات وبرامج فعالة للإرشاد الأكاديمي والنفسي والسلوكي والاجتماعي والتوجيه المهني للطلبة، وضعف توفير آليات مناسبة لمتابعة الخريجين والتواصل معهم، وضعف تشجيع إبداعات الطلبة وابتكاراتهم.

2. بينت نتائج الدراسة ان نقاط القوة في معيار البحث العلمي والابتكار تتمثل في وجود سياسات وإجراءات واضحة لحماية حقوق الملكية الفكرية وتسويقها والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي، وتوفير الجامعة بيئة مناسبة للبحث العلمي تشمل مصادر المعلومات، القواعد، المرافق، التجهيزات، والبرمجيات، أما نقاط الضعف تتركز في ضعف تخصيص ميزانية سنوية كافية لدعم خطة الجامعة البحثية، وضعف وجود خطط لإنشاء مراكز بحثية وفقاً لاحتياجات الجامعة ومراجعتها بشكل دوري، وضعف تشجيع الباحثين على التقدم للحصول على جوائز دولية في مجال البحث العلمي وبراءات الاختراع.

3. عكست نتائج الدراسة تحديات هيكلية واجتماعية تواجه مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الجودة تمثلت أهم المعوقات في نقص التمويل المخصص لمتطلبات تطبيق الجودة، غياب البنية التحتية الأساسية الضرورية لتطبيق جودة التعليم، غياب نظام حوافز محدد يشجع على تحسين الأداء، وضعف تهيئة البيئة الداخلية لاستيعاب التغيير والتجديد، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة في مجال الجودة، أما المعوقات الأخرى فهي التمسك بالأساليب التقليدية للأداء، المركزية المفرطة، وعدم استخدام الأساليب العلمية في التخطيط واتخاذ القرارات، مما يشير إلى أن القيود المالية والبنية الإدارية تعد من أبرز المعوقات الاجتماعية والتنظيمية أمام تعزيز ثقافة الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي.

4. وجود علاقة ارتباطية قوية بين الجودة في مؤسسات التعليم العالي (، الطلبة والخدمات الطلابية، البحث العلمي والابتكار،) والتنمية المستدامة.

5. أن ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي ما زالت ضعيفة، وهو ما يعكس محدودية تبني القيم والممارسات المؤسسية الداعمة للجودة.

6. ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وتوجيهه لخدمة أولويات التنمية المستدامة، مما يقلل من قدرته على إحداث أثر مجتمعي ملموس وتعزيز دوره كأداة للتغيير الاجتماعي.

المصادر والمراجع

1. ابو الفضل جمال الدين، ابن منظور، لسان العرب، الجزء الرابع، دار النوادر، الكويت، 2010م.

2. أبو سعده، الجودة الشاملة في كليات وشعب رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية، مصر، مجلة التربية، العدد 2، 2000م.

3. أحلام العيثاوي وعمار السامرائي، واقع تطبيق ضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة في ضوء معايير ومتطلبات الجودة الشاملة دراسة حالة – الجامعة الخليجية بحث مقدم الى المؤتمر العربي الدولي لجودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، 10–12 مايو 2011م.

4. أحمد الخطيب وآخرون، إدارة المؤسسات التربوية، ط1، عالم الكتب، مصر، 2003م.

5. أحمد سيد مصطفى ومحمد مصيلحي الأنصاري، برنامج إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المجال التربوي، المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج، الفترة من: 23–26 يونيو 2002م.

6. أسماء هارون ، التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة – مقاربة سوسيولوجية لواقع وافاق التعليم الجامعي في الجزائر، جامعة محمد لمين دباغين سطيف،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم اجتماع ،(أطروحة دكتوراة غير منشورة)، الجزائر ، 2020م.

7. إسماعيل تمام، آفاق جديدة في تطوير مناهج التعليم، في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر،2000م.

8. اسماعيل محمد دياب، العائد الاقتصادية المتوقع من التعليم الجامعي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1990م.

9. أغادير عرفات جويحات واخرون، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الاردن، 2006م.

10. أكرم احمد الطويل، احمد عوني أغا، متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية للقيادات الإدارية في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن "جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة"، في الفترة من11 – 13 أكتوبر ، اليمن،2010م.

11. الحجي، أحمد أسماعيل، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، ط1، دار الفكر، مصر،2011م.

12. الهلالي الشربيني «إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي: رؤية مقترحة»، مجلة كلية التربية بالمنصورة، كلية التربية جامعة المنصورة، العدد 37 ،1998م.

13. دياب سهيل، مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني، مجلة الجودة في التعليم العالي، المجلد الأول، العدد 8، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005م.

14. رقية جابر العلواني، منهج ابن خلدون في إصلاح العملية التعلمية، بحث تم تقديمه في ندوة ابن خلدون، جامعة البحرين، البحرين،2005م.

15. زين الدين بروش ويوسف بركان، مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والآفاق، في المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين، 4-5أبريل،2012م.

16. شريفة عوض الكسر، دور تطبيق معايير الجودة الشاملة في تحقيق الحوكمة الإدارية في الجامعات (دراسة تطبيقية على الجامعات الخاصة بالرياض)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل، العدد 39، يونيو، العراق، 2018م.

17. ضياء زهران، نظريات التعليم والتنمية، دراسات تربوية، العدد 1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1991م.

18. عبدالرقيب علي قاسم السماوي، جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الرابع بجامعة عدن، الجمهورية اليمنية، 11 – 13 أكتوبر 2010م.

19. عدي عطا، معايير الجودة والأداء والتقييم في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب المعاصرة للجامعات الرصينة في العالم، ط1، دار البداية، عمان،2011م.

20. علي أحمد محمد الإدريسي، دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية ، كلية العلوم الإدارية قسم إدارة اعمال جامعة الاندلس ،(رسالة ماجستير غير منشورة)، اليمن ،2018م.

21. علي براجل، العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 24، جامعة الحاج لخضر – باتنة الجزائر، يناير 2011م.

22. غالب محمود حسين، واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير منشورة، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008م.

23. لبنى نصر، وأحمد شرف، تطوير البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية بكلية العلوم بجامعة سوهاج في ضوء معايير جودة التعليم والاعتماد والتنمية المستدامة، كتاب وقائع المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جوبدة التعليم العالي، جامعة الزيتونة، الأردن،2013م.

24. محسن بن نايف العتيبي، إستراتيجية نظام الجودة في التعليم، فهرسة الملك فهد أثناء النشر، ط1، السعودية، 2007م.

25. محمد أحمد آدم، دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مجلة جرش للبحوث والدراسات ، مجلد 16 ، العدد 1 ، الاردن ، 2015م.

26. محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1996م.

27. محمد منير مرسي، تخطيط التعليم واقتصادياته، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1987م.

28. محمد نجيب بن حمزة ابو عظمة، إدارة الجودة الشاملة وإمكانية الإفادة منها في تطوير التعليم العالي في السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العلوم التربوية، العدد14، السعودية، 2001م.

29. محمود فوزي بدوي، إدارة التعليم والجودة الشاملة، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2021م.
30. نادية براهيمي، دور الجامعة في تنمية أرس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة منشورة، جامعة فرحات عباس–سطيف1، الجزائر، 2013م.
31. نوي طه حسين، سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة افاق العلوم، جامعة الجلفة، العدد 11، مارس، الجزائر، 2018م.
32. وليد سالم الحلفاوي، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية، ط1، دار الفكر، الأردن،2006م.